

اتجاهات التطور في تطبيق قواعد الانضباط المالي في النرويج خلال المدة 2003-2022 (Development trends in the application of disciplinary rules in Denmark during the period 2003-2022)

محمد صباح حسن¹ أ.د. أمل اسمرزبون²

Mohammed Sabah Hassan¹, Prof.Dr.Amal Asmar Zaboon²

¹ جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

² جامعة القادسية – كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/05/20

تاريخ الاستلام: 2025/04/18

ملخص: يهدف هذا البحث إلى تحديد مسارات الانضباط المالي في النرويج من خلال استعراض التطور في اتجاهات القواعد المالية خلال المدة (2003-2022) ومدى توافقها مع النسب المعيارية العالمية الموضوعة. وقد استخدم لتحقيق هذا الهدف المنهج الاستنباطي الاستقرائي مع الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل متغيرات البحث معتمداً في ذلك على البيانات الرسمية والمصادر الأكاديمية المتوفرة حول هذا الموضوع ومن اهم النتائج التي توصل إليها الباحثين هو أن النرويج قد نجحت في تطبيق الانضباط المالي والدليل على ذلك أن القواعد المالية حققت نسب تتناسب مع المعايير الموضوعة عالمياً.

Abstract:

This research aims to identify the paths of financial discipline in Norway by reviewing the development of financial rules trends during the period (2003-2022) and their compatibility with established international standard ratios.

To achieve this methodological objective, inductive deduction was used, with the aid of the descriptive analytical method to analyze the research variables, relying on official data and academic sources available on this topic.

One of the most important findings reached by the researchers is that Norway has succeeded in implementing financial discipline, evidenced by the fact that financial regulations have achieved rates consistent with internationally established standards.

1. المقدمة :

يعد الانضباط المالي من المواضيع التي حظيت باهتمام واسع من قبل العديد من دول العالم، ولاسيما مع اتساع وتعظيم دور الدولة محليا ودوليا وتطورت المجتمعات عبر الزمن وترتب على ذلك تطور دور الدولة في إدارة وتنظيم حياة أفرادها والمؤسسات، وبذلك تعددت المسؤوليات التي تقع على عاتقها في سبيل توفير وتهيئة بيئة اجتماعية واقتصادية مستقرة وأمنة ، فضلا عن تبني استراتيجيات تضمن لها تحقيق أهدافها بأقل تكاليف ممكنة سواء في الأجل القصير أو الطويل للحفاظ على حقوق الأجيال المستقبلية و تسهم في تحقيق الغايات التنموية والاقتصادية المستهدفة.

والجدير بالذكر ان سياسة الانضباط المالي من السياسات الحديثة نسبيا في مجال السياسات الاقتصادية الكلية وتشير إلى الإجراءات والممارسات التي تسهم في إدارة المواد المالية بفعالية شفافية وتعمل على الحفاظ على استقرار الاقتصاد والتمويل العام.

ويلاحظ ان أسباب نجاح سياسه الانضباط المالي في النرويج كان نتيجة لتطبيق قوانين صارمه وشفافة في أداره الموارد المالية ومكافحة الفساد المالي وتوفير بيئة أعمال ملائمة وشفافة مما انعكس إيجابا في تحقيق الأهداف التنموية المرسومة من قبلها.

أولاً: أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في ان اتباع سياسة مالية منضبطة من خلال ضبط معدل الزيادة في النفقات العامة بحيث تكون متناسبة مع معدل نمو الإيرادات العامة يعد ضرورة لتجنب الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية ويسهم في تجنب الهدر في الموارد الاقتصادية المتاحة وتحقيق الأهداف التنموية المرسومة والتخفيف من حدة الصدمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد.

ثانياً: أهداف البحث:

يتلخص هدف البحث في التعرف على ماهية الانضباط المالي ومؤشرات قياسه، فضلاً عن تحليل التطور الحاصل في تطبيق قواعد الانضباط المالي في النرويج ومدى ملائمتها مع المعايير الموضوعية عالمياً

ثالثاً: مشكلة البحث:

ان التطورات في الازمات والمشاكل الاقتصادية على الصعيد العالمي وعدم انتظامها ادت الى تطور هائل في السياسات الاقتصادية بصورة عامة والسياسة المالية بصورة خاصة ، وعليه فأن مشكلة البحث تنطلق من التساؤل التالي (هل نجحت النرويج بتطبيق سياسة الانضباط المالي ؟ وما هي اتجاهات تطور تطبيق هذه السياسة على مستوى الدولة وما هو مدى مطابقتها مع المعايير العالمية)

رابعاً : فرضية البحث

يستند هذا البحث على فرضية مفادها (ان النرويج نجحت في تطبيق سياسة الانضباط المالي وكان ذلك بسبب تحقيق القواعد المالية نتائج ايجابية ساهمت بصورة فعالة في نجاح تجربة النرويج في مجال الانضباط المالي، فضلاً عن مطابقتها للمعايير العالمية الموضوع.

خامساً : منهجية البحث:

ولغرض الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث فقد اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي في استعراض الإطار المفاهيمي ، واستخدم المنهج الاستقرائي من خلال الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي في عرض وتحليل البيانات واستخلاص النتائج منها بالاعتماد على المصادر والتقارير الرسمية والدولية المتوفرة حول هذا الموضوع،

سادساً : الحدود الزمانية والمكانية

الحدود الزمانية : تتضمن الحدود الزمانية المدة (2003-2022)

الحدود المكانية : تتضمن الحدود (النرويج)

المبحث الاول**مفهوم الانضباط المالي والاهداف والاهمية****اولاً : مفهوم الانضباط المالي**

لقد احتلت دراسات ضبط النفقات العامة اهتماماً كبيراً من قبل دول العالم المتقدمة منها والنامية على حد سواء ، وجاء هذا الاهتمام نتيجة لمعاناه هذه الدول من مشاكل تتعلق بزيادة العجز المالي في ضوء سعيها لتحقيق اهدافها المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية ، مما يؤثر بشكل مباشرة في تحقيق التوازن واستقرار الاقتصاد القومي وخاصة عند زيادة النفقات العامة عن الايرادات العامة ⁽¹⁾ باعتبار ان العجز المالي يتحقق طالما كانت النفقات العامة اكبر او تفوق الايرادات العامة المتاحة ⁽²⁾ وتبعاً لذلك تصبح المهمة الاساسية لسياسة المالية العامة هو العمل على معالجة هذا العجز وخصوصاً عندما يتجاوز حدود معينة ، الامر الذي دفع معظم الدول في العالم الى تبني سياسات واستراتيجيات كفيلة بتحقيق سياسة مالية منضبطة.

والجدير بالذكر ان مصطلح الانضباط المالي قد استخدم بين الاوساط الاقتصادية وعلى نطاق واسع بالرغم من عدم وجود تعريف واضح ومحدد له سواء من قبل المؤسسات المتخصصة في مجال السياسة المالية او من قبل الاوساط الاكاديمية ، الا انه وردت في الادبيات الاقتصادية تعريفات متعددة فيما يتعلق بهذا المصطلح ومنها ان الانضباط المالي يعني العملية التي يتم من خلالها ادارة الانفاق العام بصورة رشيدة ودقيقة بما يضمن تحقيق الاهداف المالية والاقتصادية المنشودة وفقاً لمؤشرات الموازنة العامة للدولة وضمن الخطط والبرامج الاقتصادية المتوسطة والطويلة الاجل وتبعاً لذلك فان عملية الانضباط المالي تتطلب تعزيز وتفعيل الية الرقابة والمساءلة على

(1) شهاب مجدي ، اصول الاقتصاد العام المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية / مصر ، 2004 ، ص 138 .

(2) ضياء الدين صبري عبد الحافظ ، اليات سد عجز الموازنة العامة (دراسة فقهية اقتصادية مقارنة) ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية / مصر ، 2018 ، ص 33 .

الاجهزة والمؤسسات التنفيذية لمراقبة الموارد المالية المرصودة وكفاءه انفاقها⁽³⁾ في حين يرى البعض ان برامج الانضباط المالي هي تلك العملية التي تسهم في رفع كفاءة العمليات المالية وتحافظ على سلامتها لفترات زمنية طويلة⁽⁴⁾ اما (هوبارد وفولبان) يرى ان عملية الانضباط المالي هي عبارة عن مجموعة الاجراءات والتعديلات في مجال الادارة المالية التي تسهم في تحقيق التوازن الديناميكي للاقتصاد القومي⁽⁵⁾ وعرفه اخرون بانه العملية التي تضمن تحقيق التوازن بين النفقات الحكومية الكلية والتخصيصات المحددة في موازنة الدولة

وفي هذا الصدد تجدر الاشارة ان برامج الانضباط المالي تتطلب محافظة الحكومات على اوضاع مالية تساهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام ، وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي تجنب الاقتراض وتراكم الديون وفي ذات الوقت يتعين ان تكون السياسات التي تنتهجها الحكومات رشيدة وحكيمة في تخصيص الموارد المالية وفي تخفيف التقلبات في الانتاج ، بالإضافة على ايجاد نوع من المرونة في الميزانية للاستجابة للصدمات والاختلالات الاقتصادية والتعامل مع الضغوط المالية⁽⁶⁾

ومن الجدير بالذكر ان درجة الضبط المالي تعد من اهم المؤشرات المستخدمة لقياس المدى الخاص بالاستقرار الاقتصادي ودرجة فعالية وكفاءه المؤسسات والاجهزة المتخصصة في مجال السياسة المالية فيما يتعلق بأعداد الموازنة العامة وتنفيذها⁽⁷⁾

ومن خلال ما ذكر اعلاه نستطيع تعريف الانضباط المالي بانه عبارة عن البرامج او السياسة التي تهدف الى رفع كفاءه ادارة النفقات الحكومية وترشيدها بحيث لا تتجاوز تلك النفقات التخصيصات المقررة في الموازنة العامة للدولة وبما يضمن تحقيق الاهداف المنشودة من الانفاق ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة قدرة الدولة في الاستجابة للاختلالات والصدمات الاقتصادية ، بالإضافة الى تحقيق الاستدامة المالية .

ثانيا : اهمية الانضباط المالي :

تبرز اهمية سياسة الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز معدلات النمو في الاقتصاد الوطني في الاجل الطويل ، من خلال تنفيذه لسياسات تعمل على تعزيز ادارة مالية سليمة عن طريق الحفاظ على ميزانية متوازنة وتقليل الديون الحكومية وضمان الشفافية والمساءلة وكبح العجز فضلاً عن تحقيق فائض في الموازنة العامة والذي يعتبر احد اشكال الادخار، بالإضافة الى اسهام الانضباط المالي في احتواء حالات العجز بدلا من العمل على زيادة الضرائب لتوفير المزيد من الموارد المالية مما يؤثر سلباً على الاقتصاد القومي⁽⁸⁾ وبما ان الانضباط المالي يشير الى عدم تجاوز الانفاق الحكومي الكلي للتخصيصات المقررة في ظل الموازنة العامة ، فهو بطريقة مماثلة يشير الى

(3) Petrol, Vasil , Ad van tags and Dissaving Tagus of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis , Contemn Porary Economics, Vol 8 , Issue 1 ,2017 ,P 13

(4) Yilin HOV , Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Manage meant by Subnational (Governments , 2003 , P3.

) Margot save , IA regulation Financier Facial cries, Editions Bury lent , Brunel as , 3013 , P26 . 2(

) MANMOHANS. KUMAR AND TER-MINASSIAN, Fiscal Discipline: Key Issues and³(overview, Internal toenail Monetary Fund. N fat for Redistribution , 2019 , P2

(7) عمر هشام محمد ، احمد حافظ حميد ، دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (4) ، 2019 ، ص5 .

(8) محمد امين حنفي عبد الله ، اليات التحول الرقمي والانضباط المالي (دراسة حالة الهند) المجلة العلمية للبحوث التجارية، المجلد (الاول) ، العدد (الثاني) ، ابريل 2023 ، ص 492 .

عدم اجتياز العجز المالي للدولة نسبة معينة من ناتجها المحلي الاجمالي ، وعلية تكمن أهميته في ربط الادارة المالية وكيفية توجيه النفقات في ضوء قيد الميزانية العامة للدولة⁽⁹⁾ ان تطبيق الدول لسياسة الانضباط المالي تمثل الحل الامثل لمواجهة ومعالجة الازمات الاقتصادية بدلاً من اتباع سياسات تقشفية او زيادة الضرائب والرسوم كوسيلة لتوفير موارد مالية كافية ، ويعود ذلك الى ان اي محاولة لمعالجة او الحد من العجز من خلال خفض حجم النفقات العامة سوف تواجه صعوبات متعددة بسبب الضغوط السياسية والاجتماعية ، ومن ناحية اخرى لا يمكن زيادة ايرادات الدولة العامة لمستوى مناسب في الاجل القصير ، كما تمارس سياسة الانضباط المالي دوراً هاماً في تحقيق الاستدامة المالية⁽¹⁰⁾ هذا وتسهم سياسة الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار المالي والذي يشير الى قدرة القطاع المالي مواجهه الازمات والاختلالات المحلية والدولية من خلال استغلال الموارد المالية بصورة كفوء سواء على مستوى الفرص الاستثمارية او القيام بالمدفوعات التشغيلية بالوقت والسرعة المناسبين⁽¹¹⁾ كذلك تكمن الاهمية الكبيرة لسياسة الانضباط المالي في استخدامه كاداء لكبح التحيز السلوكي الحاصل في السياسة المالية والتي من شأنها ان تولد تكاليف متزايدة و اضافية على الاقتصاد القومي⁽¹²⁾

ثالثاً : اهداف الانضباط المالي

هنالك العديد من الاهداف التي تسعى اليها سياسة الانضباط المالي ، ومن ابرزهاهم تلك الاهداف هي ما يلي :

- 1- الحفاظ على الاستقرار المالي والذي ينعكس اثرة بصورة مباشرة على تحقيق الاستقرار والتوازن في الاقتصاد الكلي
- 2- تحقيق الافتراض الخاص بالتماثل والذي يشير الى توازن او تماثل الايرادات والنفقات العامة للدولة بما يضمن المحافظة على مصالح افرادها من خلال تحقيق التوازن والاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي⁽¹³⁾
- 3- تعمل سياسة الانضباط المالي على تعزيز سلامة وصحة عمليات الدولة المالية عن طريق رسم خطط طويلة الاجل للموازنات العامة بهدف حمايتها والوقاية من المخاطر سواء كانت مخاطر غير متوقعة او متوقعة في السنوات القادمة ، فالموازنة العامة ينبغي ان تعمل على تحقيق التوازن الهيكلي بين ايرادات الدولة ونفقاتها ، ويعتبر هذا التوازن احد القيود القانونية لنجاح سياسة الانضباط المالي .
- 4- الحد من المخاطر المالية والعمل تحقيق الاستقرار في القطاع المالي داخل النظام الاقتصادي.
- 5- تخفيض التكاليف الاجتماعية والاقتصادية التي تنتج عن الازمات المالية الامر الذي يسهم في تحقيق الاستدامة المالية والتكيف المالي ، ويتم ذلك من خلال العمل على تخفيض الضغوط المالية التي تنشأ بفعل الازمات والتقلبات والصدمات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد القومي .

²(Richard hemming , Fiscal Discipline and Public Sector efficiency , Interactional Monetary Fund , USA , 2011 , P 3-4 .

⁽¹⁰⁾ مقدار النعيمي ، اثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل اعداد الموازنة العامة للدولة ، مجلة دنائير ، العدد (الثالث عشر) ، 2018 ، ص 562

⁽¹¹⁾ احمد شفيق الشاذلي ، الاطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه ، صندوق النقد العربي ، 2014 ، ص 16 .

⁽¹²⁾ محمد امين حنفي عبد الله ، اليات التحول الرقمي والانضباط المالي (دراسة حالة الهند) ، مصدر سابق ، ص 493

⁽¹³⁾ Jean Tirrole , Is contours de Inactivate banc ire et , l'avenir de reregulation , In Revue fevue Française economies , 2014 , P94

- 6- مواجهه تقلبات الدورة الاقتصادية والصدمات سواء كانت صدمات داخلية ام خارجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال تكييف عمليات الدولة المالية
- 7- المحافظة على موارد الدولة المادية والمالية المتاحة من خلال كفاءه استخدامها .
- 8- العمل على معالجة العجز المالي للدولة وتحقيق التوازن في الميزانية
- 9- اجراء الاصلاحات اللازمة في هيكل الضرائب والانفاق العام بهدف تحقيق التوازن في هيكل الميزانية العامة .
- 10- التنبؤ وتوقع المشاكل التي ممكن ان تحصل في الميزانية قبل وقوعها بهدف وضع الحلول والمعالجات المناسبة التي تضمن إصلاحها .
- 11- ضمان سلامة العمليات المالية والعمل على تخطيط الموازنة العامة لسنوات عديدة وليس لسنة واحدة
فحسب اي تخطيط طويل الاجل يشمل عدة سنوات مقبلة⁽¹⁴⁾
- ومن الجدير بالذكر ان هنالك عدة عوامل تساعد او تسهم في نجاح تطبيق سياسة الانضباط المالي والذي يؤدي بدوره الى زيادة مرونة النظام المالي للدولة في مواجهه التقلبات والصدمات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاهداف المتوقعة من تطبيق هذه السياسة ، ولعل ابرزها ما يلي⁽¹⁵⁾
- 1- توفر الارادة المجتمعية والسياسة
- 2- زيادة الرغبة في تحقيق وتطبيق سياسة الانضباط المالي
- 3- العمل على اجراء اصلاحات كبيرة في سوق العمل وسوق السلع
- 4- التوجه نحو تطبيق اللامركزية المالية ، وتحقيق المعايير الخاصة بالحوكمة
- 5- توفر ادارة مالية تنسم بالقوة وقادرة على ترشيد وتوجيه الموارد المالية المتاحة بصورة كفوءه ومثلى

⁽¹⁴⁾ سهيلة عبد الزهرة الجحيمي ، الضبط المالي وانعكاسه على عملية التنمية المستدامة في العراق ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد (60) ، 2019 ، ص 27- 28

⁽¹⁵⁾ نسرین فايز احمد بدوي ، الانضباط المالي واثرة على الدين العام في مصر ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد (37) ، العدد الثاني ، 2023 ، ص 1408 .

المبحث الثاني

القواعد المالية المتبعة في تحقيق الانضباط المالي ومؤشرات قياسه

اولاً : مفهوم القواعد المالية واهدافها وخصائصها

تعد القواعد المالية الركيزة الاساسية لتحقيق سياسة الانضباط المالي وحظيت بقدر كبير من الاهتمام نظراً لما لها من دور مهم في معالجة التقلبات الدورية في المالية العامة⁽¹⁶⁾ وزيادة المرونة لمواجهة الازمات والصدمات ، ودورها الهام في معالجة العجز المالي وتحقيق الاستدامة المالية ومواجهه الالتزامات المستقبلية وتجنب الافراط في نفقات الدولة العامة ، وتعرف القواعد المالية بأنها مجموعة من القيود العددية الدائمة التي يتم وضعها في خطة الموازنة وتحدد بصورة اهداف رقمية وتمتاز بالسهولة والبساطة من حيث المفهوم، ويتم التعبير عنها في مؤشرو واضح وموجز يعكس النتائج المالية للدولة⁽¹⁷⁾ وطبقاً لمعاهدة (ماستريخت) تعتبر القواعد المالية جزءاً أساسياً من الاتفاقات التي تم تصميمها بهدف الحد من العجز وتعزيز درجة الانضباط المالي من خلال تقيد مجاميع الموازنة بحدود عديد قابلة للقياس والتقدير ويمكن تطبيقها ومرآبتها، ومن منظور الاقتصاد الكلي يقصد بالقاعدة المالية بأنها عبارة قيد دائم على سياسة الدولة المالية عن طريق وضع قيود على مؤشر الاداء المالي كالدين العام والعجز، وللقواعد المالية دور رئيسي في توجيه السياسة المالية ، وتتسم القواعد المالية بالسهولة والبساطة وتتيح للدولة القدرة على الاستجابة للصدمات والتقلبات الاقتصادية الدورية . وعادة ما تستخدم لتحقيق جملة من الاهداف لعل ابرزها الحد من العجز وزيادة قدرة الدولة في تلبية واستيعاب التزاماتها المالية في المستقبل فضلاً عن تعزيز مفهوم الاستدامة المالية والحد من الافراط في حجم النفقات العامة وهدر الموارد المالية وزيادة فعالية توظيف اموال القطاع العام ، هذا وتنطوي القواعد المالية على خصائص عديدة منها ما يلي: ⁽¹⁸⁾

1- تمثل مؤشراً ملموساً في توجيه السياسة المالية بما يضمن تحقيق الاهداف وبصورة دقيقة

2- تساهم في ربط قرارات الدولة المالية بمتغيرات الاقتصاد الكلي

3- تسهم بشكل مباشر في تحقيق اهداف الانضباط المالي

ومن وجهه نظر صندوق النقد الدولي تعرف القواعد المالية بأنها الآلية التي من خلالها تستطيع الدولة المقترضة من الاستثمار في خدمة ديونها الخاصة من دون احداث تغيرات جوهرية في الايرادات والنفقات العامة في المستقبل ، بمعنى انها تعمل على منع حدوث عجز متراكم في الموازنة العامة للدولة الامر الذي يدفعها اعادة الهيكلة الخاصة بنفقاتها العامة وطريقة تمويل العجز الحاصل ، وبالتالي فان المنهجية الخاصة بصندوق النقد الدولي يأخذ في الاعتبار ويراعي حجم الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي عند مستويات معينة ، او تعين نسبة محددة يتم استهدافها من

(¹⁶) Kady Keita , Camelia Turcu , On Promoting Fiscal Discipline The Role of Exchange Rate Regimes , Fiscal Rules and Institutions , Policy Research Working Paper , 2019 , P8

(¹⁷) Ablam Estel Apeti , Olivier , Do Fiscal Rules Foster Fiscal Discipline in Resource-Rich Countries? , IMF Working Paper , 2023 , P 6 -20

(¹⁸) حسن مسلم ، فاضل عباس ، الانضباط المالي واثرة في تعظيم الايرادات العامة في العراق (للمدة 2004 – 2021) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة القادسية ، كلية الادارة والاقتصاد ، 2023 ، ص 35- 36 .

الناتج المحلي الاجمالي⁽¹⁹⁾ وعادة ما تلجأ الحكومات الى اتباع وتطبيق القواعد المالية لتحقيق مجموعة من الاهداف والتي يمكن ايجازها على النحو التالي⁽²⁰⁾

1- تحقيق العدالة بين الاجيال : والذي يشير الى عدم تحميل الاجيال المستقبلية اعباء النفقات الحالية التي تؤدي الى زيادة العجز المالي وتراكم الدين العام والتي تتحملها الاجيال في المستقبل ، مما يسهم في تحقيق المنافع للأجيال الحالية والمستقبلية.

2- ضمان المحافظة على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تحقيق التنسيق بين المرونة المالية والاستدامة المالية كما حدث في اليابان بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

3- وضع الاطر المناسبة لتحقيق افضل مزيج بين السياسة النقدية والسياسة المالية بهدف زيادة القدرة على مواجهه الصدمات والازمات الاقتصادية ، العمل على تجنب الافراط في الانفاق وخصوصا في اوقات الرفاه والرخاء ، اي تحقيق التوازن بين الايرادات والنفقات العامة وكبح المبالغة بالإنفاق بما يتجاوز حجم الإيرادات المتاحة الامر الذي يؤدي بدوره الى زيادة العجز المالي وتراكم الدين العام

ثانياً : انواع القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي :

ويمكن استعراض القواعد المالية المتبعة لتحقيق سياسة مالية منضبطة وبالتالي تحقيق الانضباط المالي على النحو التالي :

1- قاعدة الإيرادات العامة : تنص هذه القاعدة على ضرورة تعين الحدود الدنيا والعليا لإيرادات الدولة المتوقعة بهدف تحفيز حدة العبء الضريبي ، فضلاً عن تحسين وتطوير عملية استحصال الإيرادات الفعلية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وفي المقابل لا تضع هذه القاعدة سقف معين للأنفاق العام وبالتالي فهي لا ترتبط بصورة مباشرة بعملية السيطرة على حجم الدين العام ، وتتسم هذه القاعدة بطابعها الدوري وان الاعتماد عليها يؤدي الى اتباع سياسة مالية مسائرة للدورة الاقتصادية في اوقات الانكماش او الركود الاقتصادي او الراج والانتعاش الاقتصادي⁽²¹⁾

2- قاعدة توازن الموازنة : يرجع تاريخ توازن الموازنة الى رواد المدرسة الكلاسيكية امثال (ادم سميث، ساي ، ريكاردو) وسيطر هذا المبدأ في القرن التاسع عشر في مجال الادارة المالية للدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة ، ويشير الى فكرة التوازن الحسابي بين إيرادات الدولة ونفقاتها في موازنتها العامة ، وذلك لتشكيك المدرسة الكلاسيكية بوجود حالات الفائض (زيادة حجم الإيرادات على حجم النفقات) وحالات العجز (زيادة حجم الانفاق بما يتجاوز حجم الإيرادات) لاعتقادهم في وجود ما يسمى البيد الخفية التي تعيد التوازن للاقتصاد ، فهم لا يفضلون سياسات العجز نظرا لان هذا العجز يجب ان يمول اما من خلال الاقتراض او من خلال الاصدار النقدي ، فاذا مول العجز عن طريق الاقتراض سيخلق ذلك اثر انكماش على الاقتصاد القومي الامر الذي ينعكس سلبياً على نمو القطاع الخاص ، اما اذا مول العجز عن طريق الاصدار النقدي فانه سيخلق اثر تضخمي على النشاط

(19) محمد موعش ، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2020 ، ص 4.

(20) عماد محمد علي ، محمد شهاب احمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62) ، بلا ، ص 108.

(1) محمد عماد عبد العزيز ، معد صالح فرحان ، مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي (2004 – 2019) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (2) ، 2022 ، ص 202.

الاقتصادي القومي ، كما انهم لا يفضلون سياسات الفائض باعتبارها تؤدي الى التبذير والاسراف مما يخلق عواقب وخيمة في المستقبل فضلاً عن قيام الدولة بفرض ضرائب اكبر مما يؤثر سلبياً على نشاط الافراد والقطاع الخاص ⁽²²⁾ وطبقاً لمعاهدة (ماستريخت) عام 1992 ، ينبغي ان لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة (3%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وتشير قاعدة توازن الموازنة على اهمية تحقيق التساوي او التوازن بين النفقات والايادات العامة وطبقاً لهذه القاعدة فان العجز في الموازنة ينبغي ان يكون ناتجاً عن ظروف طارئة او استثنائية بحيث يزول هذا العجز بزوال هذه الظروف ، وتركز قاعدة توازن الموازنة على الرصيد الميزانية الكلي ، وتمارس قاعدة توازن الموازنة دوراً هاماً في الحد من العجز المالي وتخفيض حجم الدين العام ⁽²³⁾ وهناك العديد من الخصائص التي تمتاز بها قاعدة توازن الموازنة ومنها ما يلي ⁽²⁴⁾

- أ- تخفيض او كبح الافراط في حجم الانفاق العام وخصوصاً في اوقات الرواج او الرخاء الاقتصادي حيث يكون حجم الانفاق العام بناء على حجم الايرادات المتاحة .
- ب- الشفافية والبساطة لأنها تعمل على معالجة مشكلة الدين العام بصورة مباشرة وتبعاً لذلك فهي تمتلك القدرة على استيعاب الصدمات الاقتصادية على شرط ان يكون حجم الدين العام بحدود معينة .
- ت- تفرض مجموعة من القيود على الايرادات بهدف تحسين تحصيل الايرادات ، فضلاً عن احتواء او استيعاب الاعباء الضريبية التي يتحملها القطاع العام .
- 3- قاعدة الانفاق العام : تعمل قاعدة النفقات العامة على ضبط مالية الدولة العامة بصورة تتسق مع تحقيق اهداف الانضباط المالي اذا كانت مصاحبة لقاعدتي توازن الموازنة والدين ، الا انها من ناحية اخرى لا تحد او تقيد الجانب الخاص بالايادات لأنها تقتصر على جانب النفقات ، اضافة الى ذلك ان هذه القاعدة لاتحد من وظيفة السياسة المالية فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي في حالات الصدمات الاقتصادية باعتبارها لا تتطلب تعديل على حجم الايرادات المتحصل عليها عن طريق الضرائب ⁽²⁵⁾ وتقوم هذه القاعدة على ضرورة وضع حدود معينة لحجم الانفاق الجاري او الانفاق الكلي كنسبة من معدل النمو او القيمة المطلقة للناتج القومي الاجمالي (GND) في مدى زمني عادة ما يتراوح بين (3-5) سنوات ، وعادة ما توظف هذه القاعدة او تستخدم كاداه للحد من اتساع حجم الدين العام وخصوصاً اذا كانت متزامنة مع قاعدة توازن الموازنة او قاعدة الدين العام ، فهي تعتبر اداه رئيسية لتحقيق ونجاح سياسة الانضباط المالي الذي يتسق مع القدرة على تحمل الدين ⁽²⁶⁾

⁽²²⁾ رائد ناجي احمد ، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، العاتك للطباعة والنشر ، القاهرة / جمهورية مصر العربية ، توزيع المكتبة القانونية بغداد / شارع المتنبي ، 2017 ، ص 116

⁽²³⁾ ايوب انور حمد ، سردار عثمان بادواه ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (7) ، العدد (13) ، 2015 ، ص 80 .

⁽²⁴⁾ Sustainability in Small States and other : Financial Rules : Towards anew Model of Finance Inter-American Development Bank University of The West Indies , University of The West Indies , 2017 , P12

⁽²⁵⁾ كامل علاوي ، وآخرون ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد (2) ، 2018 ، ص 19 .

⁽²⁶⁾ محمد عماد عبد العزيز ، معد صالح فرحان ، مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي (2004 – 2019) ، مصدر سابق ، ص 202 .

4- قاعدة الدين العام : تنص هذه القاعدة ان يكون الدين العام بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي عند حدود معينة ويتم تحديد تلك النسبة طبقاً لعدد من المتغيرات والمحددات والتي تختلف وتباين من بلد الى اخر وبشكل عام تشمل حجم الدخل القومي عند مستوى قريب من التشغيل الكامل للموارد وطبيعة النظام المالي والكفاءة لحدية لرأس المال والميل للاستهلاك ، وتعد هذه القاعدة اكثر فعالية وكفاءة قياساً بالقواعد المالية الاخرى من ناحية المتابعة والرقابة ، وتهدف هذه القاعدة بشكل اساسي الى ضبط معدل الدين العام بحيث لا يتجاوز نسبة المحددة من الناتج المحلي الاجمالي والتي تبلغ حوالي (60%) ، وتبعاً لذلك فان هذه القاعدة تسمح للدولة بتحقيق عجزاً مؤقتاً في الموازنة شريطة توضيح سبب هذا العجز المؤقت والمدة الزمنية الذي من خلاله يتم العودة مرة ثانية الى حالة توازن الموازنة العامة للدولة⁽²⁷⁾

5- القاعدة الذهبية : تسمح القاعدة الذهبية بعمليات الاقتراض في ضوء الدورة الاقتصادية بهدف تمويل الاستثمارات العامة التي من شأنها تعزيز البنية التحتية وتحفيز النمو الاقتصادي ، في حين يتم تمويل النفقات التشغيلية عن طريق الإيرادات الجارية والضرائب ، كما تنص هذه القاعدة ان لا يتوقف او يعتمد الاستثمار الخاص على نوع ومقدار رأس المال والعمل الذي تم استخدامه فقط ، بل يعتمد بصورة اساسية الى مدى توافر الخدمات الاساسية منها على سبيل المثال (الاتصالات ، النقل ، الكهرباء ، الخ) في تحسين الانتاجية الكلية⁽²⁸⁾

ثالثاً : مؤشرات قياس الانضباط المالي

تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية بصورة مباشرة على زيادة او انخفاض درجة الانضباط المالي ، فعلى سبيل المثال تدفع البطالة الحكومة على اتباع سياسة مالية توسعية تتمثل بزيادة النفقات العامة او تخفيض معدلات الضريبة بهدف زيادة مستوى التشغيل وتعمل على الحد من معدل البطالة ، الامر الذي ينعكس على زيادة التزامات الحكومة المالية مما يؤدي الى حدوث عجز في موازنة الدولة العامة وبالتالي انخفاض درجة تطبيق سياسة الانضباط المالي ، كذلك يمارس التضخم تأثيراً مباشراً على سياسة الانضباط المالي ، حيث ان زيادة حدة التضخم يترتب عليها احياناً زيادة النفقات الحكومية لفئات محددة من افراد المجتمع لمساعدة تلك الفئات في مواجهه الارتفاع المستمر في مستوى الاسعار الامر الذي ينعكس سلبياً على درجة تطبيق سياسة الانضباط المالي⁽²⁹⁾ هذا وتعد موازنة الحكومة العامة اداة ووسيلة لقياس اداء الادارة المالية ومدى نجاح سياسة الانضباط المالي من عدمه ، وهناك عدة مؤشرات لقياس درجة الانضباط المالي يمكن بيانها على النحو الاتي :

1- مؤشر قياس الانضباط المالي عن طريق الانفاق العام : يعرف الانفاق العام بانه عبارة عن مبلغ نقدي يتم انفاقه بواسطة شخص عام لتحقيق منفعة عامة ، وطبقاً لهذا التعريف ينبغي ان يشتمل الانفاق العام على ثلاث مكونات اساسية وهي ان يكون الانفاق العام في صورة مبالغ نقدية ، وان ينفق بواسطة شخص عام ، وان يكون

(2) Fata's Antonio , Minor Iain , Fiscal Discipline , Volatility and Growth In seed and CEPR , 2004 , P 49 .

(28) عماد محمد علي ، محمد شهاب احمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ، مصدر سابق ، ص 109

(1) De Simone Elaina , Fiscal Discipline , Trans pareney And Fiscal Governance : A Structural Equation Model Approach , University of naples , Italy , 2017 , P7

الغرض من الانفاق تحقيق نفع عام⁽³⁰⁾ ويعتبر حجم الانفاق العام وطريقة تمويله احدى المحددات الرئيسية للاستقرار الاقتصادي ، فالسيطرة على حجم الانفاق العام هو احدى اهداف موازنة الدولة العامة ، حيث ان ارتفاع حجم الانفاق العام وزيادة النفقات المخصصة للتشغيل من ناحية وعدم قدرة الاقتصاد القومي على تلبية تلك النفقات من ناحية اخرى تسهم في خلق ضغوط تضخمية ، وعادة ما يلاحظ فرض قيود على حجم النفقات الحكومية بهدف ترشيد وتحديد اولويات الانفاق العام ، ان نجاح سياسة الانضباط المالي تتوقف على مدى توافق وتوازن النفقات مع التخصيصات المقررة في الموازنة العامة والعكس بالعكس ، فاذا كانت النفقات اكبر من التخصيصات المقررة فلا يكون هنالك نجاح في سياسة الانضباط المالي

2- مؤشر قياس الانضباط المالي عن طريق الدين العام : ان عدم تحقيق الانضباط المالي يؤدي الى رفع معدل النفقات العامة ، وهذا يسهم في زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة ، الامر الذي سيؤدي الى زيادة حجم الدين العام بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي بهدف تمويل تلك الزيادة في النفقات، ويزداد حجم الدين العام كلما كان هنالك عجزاً في موازنة الدولة وهذا العجز المالي سوف يستمر طالما كانت النفقات العامة اكبر من حجم الايرادات العامة ، وتبعاً لذلك فان امكانية خفض الانفاق العام وزيادة حجم الايرادات بهدف ضبط معدل نمو الدين تكون في غاية الصعوبة اذا كان مقدار الدين العام كبيراً .

3- مؤشر قياس الانضباط المالي عن طريق الايرادات العامة : تستخدم إيرادات الدولة العامة كاداء لقياس نجاح او فشل سياسة الانضباط المالي ، فكما ذكرنا بان هناك قيوداً تفرض على حجم الانفاق فبطريقة مشابهة هناك قيود ايضاً تفرض على الايرادات العامة ، وعادة ما يتم وضع هذه القيود وفرضها في ضوء المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة وتشتمل هذه القيود على وضع حد ادنى وحد اعلى للإيرادات العامة باعتبارها الممول الاساسي للأنفاق العام ، حيث لا يجب ان لا تقل إيرادات الضريبة عن ذلك المستوى الذي من خلاله تستطيع الحكومة تمويل برامجها والقيام بواجباتها مع الاخذ بالاعتبار قدرة المجتمع والاقتصاد الكلي من تحمل العبء الضريبي ، وتبعاً لذلك فأن استدامة إيرادات الدولة العامة تعد مقياساً هاماً في نجاح وتحقيق سياسة الانضباط المالي⁽³¹⁾

4- مؤشر قياس الانضباط المالي عن طريق عجز الموازنة العامة : تعبر حالة العجز في الموازنة العامة عن عدم نجاح تحقيق سياسة الانضباط المالي ، اذ ان مقدار الانفاق الحكومي العام ينبغي ان يتحدد في ظل ما هو متاح للدولة من موارد اقتصادية ، هذا ويشير عجز الموازنة العامة الى عدم تحقيق الاستدامة المالية ، وان هذا التدهور في القطاع المالي سيعمل على انخفاض الدخل القومي في المستقبل فضلاً عن ارتفاع اسعار الفائدة ، ولهذه الاسباب عادة ما تلجأ الحكومة الى تغطية العجز من خلال الاقتراض او من خلال زيادة معدل الإيرادات الضريبية وفي كلا الحالتين سيترتب عليها تكاليف اضافية للنفقات العامة ، الامر الذي يزيد من حالة العجز والذي يشير الى عدم نجاح تحقيق سياسة الانضباط المالي⁽³²⁾

(30) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، ط بلا ، 2002 ، ص 51.
(31) فرج حسين مهجر ، وآخرون ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد (59) ، 2018 ، ص 37-38 .
(32) عبد المنعم سيد علي ، نزار سعد الدين عيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دار الحامد ، ط 1 ، عمان / الاردن ، 2004 ، ص 314 .

5- مؤشر قياس الانضباط المالي عن طريق الاستدامة المالية : يشير مفهوم الاستدامة في مجال السياسة المالية الى الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في برامجها الخاصة بنفقاتها وفي مصادر حصولها على الإيرادات لفترة زمنية طويلة من دون تتعرض الى مخاطر الافلاس او انخفاض مواردها المالية او انعدام قدرتها في الوفاء وتلبية التزاماتها المالية في المستقبل ، وعادة ما تلجأ الدول الى خلق عجز مالي في موازنة الدولة العامة لتحقيق اهداف سياسية ، ويترتب على حالة العجز المالي على تحمل الاجيال في المستقبل اعباء سداد الدين العام المتراكم كنتيجة لتمويل العجز وتبعاً لذلك يتم استخدام قواعد المالية العامة التي تضمن تحقيق الاستدامة المالية وتمثل بوضع مجموعة قيود على حجم العجز والدين العام وكذلك الدين العام او وضع حدود معينة فيما يتعلق حجم الانفاق العام⁽³³⁾

وتستخدم الاستدامة المالية لقياس درجة الانضباط المالي حيث يتم تصنيفها كمؤشر مهم لقياس مدى نجاح او فشل سياسة الانضباط المالي ، وينبغي تو افر شرطين اساسيين لاستمرار تلك الاستدامة وكالاتي:⁽³⁴⁾
الاول : وجود تناسق او تماثل بين معدل نمو النفقات العامة ومعدل نمو الدخل القومي
الثاني : ينبغي ان يكون معدل النمو في حجم الدين العام مساوي او اقل من المتوسط السائد لأسعار الفائدة.

المبحث الثالث

تحليل التطور في تطبيق القواعد المالية في النرويج خلال المدة (2003-2022)

اتجهت الحكومة النرويجية لاستغلال العوائد الضخمة الناتجة عن انتاج النفط الخام بوسائل تضمن استمرارها وذلك عن طريق استثمار تلك الفوائض المالية في الاسواق المالية الدولية ولتحقيق ذلك انشئت الحكومة صندوق تجمع فيه الاموال بهدف اعادة توظيفها لتحقيق عوائد مضاعفة وتضمن حقوق الاجيال المستقبلية⁽³⁵⁾ ومع ارتفاع اسعار النفط استطاعت الحكومة النرويجية الحصول على إيرادات كبيرة وتحويلها مباشرة الى ميزانية الدولة العامة ، الامر الذي انعكس على زيادة حجم الانفاق العام سواء كان على مستوى الانفاق رأسمالي او الانفاق جاري⁽³⁶⁾ ان الهدف الاساسي للسياسة المالية في النرويج هو التوزيع العادل للثروة وتحقيق معدلات نمو مرتفعة في حجم العمالة⁽³⁷⁾ وتمتاز الموازنة العامة في النرويج برقابة فعالة ومالية قوية ، بالإضافة الى القوانين والتشريعات لردع كافة اشكال الفساد عن طريق امثال السلطات في النرويج للبرامج الخاصة بمكافحة الفساد والرشوة وذلك بتنفيذ اتفاقية التنمية والتعاون الاقتصادي ، الامر الذي جعلها تنسم باقتصاد قوي ولا تعاني من المشاكل والتحديات التي تعاني منها العديد من الدول الاخرى التي تمتلك الثروات الطبيعية مثل الفقر والبطالة وعدم العدالة في توزيع الدخل

⁽³³⁾ مازن عيسى صادق الشيخ راضي ، وآخرون ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد (22) ، 2018 ، ص 20 .

⁽³⁴⁾ Sharon G. Branch , Skanska S. Adderall , Fiscal Discipline In The Achievement of Fiscal And Debt Sustainability In The Bahamas , Business , 2009 , P 227 .

⁽³⁵⁾ عبد الغني دادن ، هشام غربي ، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية واولوية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، ط2 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011 ، ص 758 .

⁽³⁶⁾ محمد حسين الجبوري ، وآخرون ، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد (الثالث) ، العدد (العاشر) ، 2015 ، ص 83 .

⁽³⁷⁾ محمد حسين كاظم الجبوري ، حسين علاء حسين معتوق ، السياسة المالية المعدلة دورياً استجابة لفجوة الناتج النرويج حالة دراسية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (9) ، العدد (34) ، 2020 ، ص 211 .

فضلا عن الاعتماد الاساسي على الموارد الطبيعية المتاحة والتي تعد من ابرز اسباب العجز في الموازنة العامة⁽³⁸⁾ وتتميز النرويج بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بصورة مستمرة ويعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا يدل على حجم النشاط الاقتصادي للبلد ، ومن خلال بيانات الجدول (1) يمكن استعراض التطور الحاصل للنمو الاقتصادي في النرويج للمدة (2003-2022) ، اذ يلاحظ من خلاله أن حجم الناتج المحلي الاجمالي قد سجل نسب موجبة في جميع سنوات الدراسة ماعدا الاعوام (2009 ، 2015 ، 2016 ، 2020) ويعزى ذلك لعدة اسباب منها الازمة المالية العالمية في عام 2009 وتدني اسعار النفط خاصة في منتصف عام 2014 نتيجة لزيادة حجم المعروض النفطي الذي ارتبط بزيادة حجم الانتاج من النفط الصخري في الولايات المتحدة، بالإضافة الى تفشي جائحة كورونا في عام 2020 وما ترتب عليها من انخفاض الطلب العالمي على البترول وتوقف معظم الانشطة الاقتصادية ، وكانت اعلى نسبة نمو اقتصادي سجلت خلال مدة الدراسة في عام 2022 وبلغت نحو (32.26%) ويعود ذلك الى ارتفاع اسعار النفط ، بالإضافة الى زيادة انتاجية بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى بسبب زيادة حجم الانفاق الاستثماري ، في حين كانت ادنى نسبة نمو اقتصادي سجلت في عام 2009 وبلغت (-6.95%) ويعزى ذلك للازمة المالية العالمية والصدمة النفطية التي ادت الى انخفاض اسعار النفط الخام .

الجدول (1)

التطور في حجم الناتج المحلي الاجمالي والنمو الاقتصادي بالأسعار الجارية في النرويج للمدة (2003- 2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون كرونة)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %	السنة	الناتج المحلي الاجمالي الجارية (مليون كرونة)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي %
2003	1624095	---	2013	3090335	3.59
2004	1788123	10.09	2014	3161776	2.31
2005	1997037	11.68	2015	3130183	-0.99
2006	2224871	11.40	2016	3116035	-0.45
2007	2360174	6.08	2017	3323103	6.64
2008	2622135	11.09	2018	3576581	7.62
2009	2439712	-6.95	2019	3596937	0.56
2010	2605351	6.78	2020	3416575	-3.76
2011	2809929	7.85	2021	4211620	21.66
2012	2983082	6.16	2022	5570664	32.26

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

World Bank , Data For different years , <https://data.albankaldawli.org> -

(38) سناء عبد القادر مصطفى ، السمات الاساسية لاقتصاد مملكة النرويج او البلد الاسكندنافي الذي لا يريد ان يدخل الى الاتحاد الاوربي ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، اوراق في الاقتصاد الدولي ، 2020 ، ص 17 .

ويتضمن تحليل الوضع المالي في النرويج دراسة وتحليل التطور في هيكل الإيرادات والنفقات وهيكل الدين العام ووضع الموازنة التي سيتم استيضاحها تبعاً وكما يأتي :

اولاً : تطور هيكل الإيرادات العامة في النرويج خلال المدة (2003-2022) :

أن هيكل الإيرادات في النرويج يعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات الضريبية يليها الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات الأخرى ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تتبع بيانات الجدول (2)

الجدول (2)

تطور هيكل الإيرادات العامة في النرويج للمدة (2003-2022)

السنة	الإيرادات العامة مليون كرونة	معدل نمو الإيرادات العامة %	الإيرادات النفطية مليون كرونة	نسبة الإيرادات النفطية للإيرادات العامة %	الإيرادات الضريبية مليون كرونة	نسبة الإيرادات الضريبية للإيرادات العامة %	الإيرادات الأخرى مليون كرونة	نسبة الإيرادات الأخرى للإيرادات العامة %
1	2	3	4	5	6	7	8	
2003	899893	---	250613	27.84	519018	57.67	130262	14.47
2004	1003848	11.55	340556	33.92	591371	58.91	71921	7.16
2005	3947411	13.51	467646	41.04	675585	59.28	3757	0.32
2006	1310810	15.03	587324	44.80	760142	57.99	36656	2.79
2007	1383079	5.51	531139	38.40	786442	56.86	65498	4.73
2008	1543730	11.61	737806	47.79	855596	55.42	49672	3.21
2009	1377962	-10.73	461413	46.54	769536	55.84	147013	10.66
2010	1459521	5.91	502746	34.44	844430	57.85	112345	7.69
2011	1606854	10.09	631139	39.27	916329	57.02	59386	3.69
2012	1691830	5.28	702480	41.52	955023	56.44	34327	2.02
2013	1691699	-0.07	614244	36.30	935296	55.28	142159	8.40
2014	1723680	1.89	606177	35.16	909504	52.76	207999	12.06
2015	1720613	-0.17	532009	30.91	875380	50.87	313224	18.20
2016	1722365	0.10	467820	27.16	879032	51.03	375513	21.80
2017	1828163	6.14	606350	33.16	943667	51.61	278146	15.21
2018	2014570	10.19	604163	29.98	1047408	51.99	352999	17.52
2019	2071673	2.83	555903	26.83	1057310	51.03	458460	22.12
2020	1905830	-8.00	266011	13.95	959711	50.35	680108	35.68
2021	2480610	30.15	294233	11.86	1386444	55.89	799933	32.24

21.93	800068	56.25	2051819	21.80	795242	47.02	3647129	2022
-------	--------	-------	---------	-------	--------	-------	---------	------

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- Nordic Statistics database , <https://www.nordicstatistics.org/areas/public-finance>

- www.ssb.no/en , (Statistics sentralbyra –SSB)

- International monetary fund (IMF) country Reports , Norway : Article IV Consultation Press Release and staff Report , 2003-2022 .

- العمود (2 ، 4 ، 6 ، 8) من عمل الباحث

اذ شهدت المدة من (2003-2008) ارتفاعاً متصاعداً في حجم الإيرادات العامة في النرويج من (899893) مليون كرونة في عام 2003 لتصل الى (1543730) مليون كرونة في عام 2008 وبمعدل نمو موجب بلغ ما يعادل (11.61%) ، ويعزى ذلك لانتعاش قطاع المحروقات وارتفاع اسعار النفط ونجاح السياسات الاقتصادية المتبعة في النرويج مما ادى الى ارتفاع الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى ، اما في عام 2009 فقد انخفضت الإيرادات العامة الى (1377962) مليون كرونة وبمعدل نمو سالب بلغ (10.73%-) كنتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية والتي ارتبطت بهبوط اسعار النفط حيث بلغت (461413) مليون كرونة ، وانخفاض إيرادات الضرائب الى (769536) مليون كرونة وبنسبة مساهمة بلغت (55.84%) من اجمالي الإيرادات بسبب الازمة المالية العالمية في عام 2008 ، وشهدت المدة من (2010-2022) تذبذباً ملحوظاً في حجم الإيرادات العامة بين الارتفاع والانخفاض اذا ارتفعت الإيرادات العامة من (1459521) مليون كرونة في عام 2010 لتصل الى (1691830) مليون كرونة في عام 2012 ، نتيجة لزيادة كافة مكونات الإيرادات العامة سواء كانت الضريبية ام النفطية ام الإيرادات الأخرى، في حين شهدت المدة من (2013-2016) هبوط في اسعار المحروقات ولأسيماً النفط الخام ، الامر الذي انعكس على انخفاض إيرادات النفط من (614244) مليون كرونة في عام 2013 الى (467820) مليون كرونة في عام 2016 ، ومع ذلك ازدادت الإيرادات العامة الى (1722365) مليون كرونة ، ويعود ذلك لارتفاع إيرادات الضرائب الى (879032) مليون كرونة والإيرادات الأخرى الى (375513) مليون كرونة، اما في المدة الممتدة ما بين (2017-2019) سجلت الإيرادات العامة معدلات نمو موجبة بلغت حوالي (6.14%) و (10.19%) و (2.83%) وذلك بسبب زيادة حجم إيرادات الضرائب والإيرادات الأخرى ، بالرغم من انخفاض إيرادات النفط في عام 2018 عما هو عليه في عام 2017 ومع تدني اسعار النفط في المدة الممتدة ما بين عامي (2019-2020) كنتيجة لتفشي جائحة كورونا وانخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة بلغت الإيرادات النفطية مستوى منخفض وصل الى (266011) مليون كرونة في عام 2020 وبنسبة مساهمة بلغت (13.95%) ومع ذلك كان الانخفاض في حجم الإيرادات العامة اقل بكثير مما هو عليه في حجم الإيرادات النفطية ويعود ذلك الى ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية التي بلغت (50.35%) والإيرادات الأخرى من (22.12%) في عام 2019 الى (35.68%) في عام 2020 من اجمالي الإيرادات العامة ، وشهد عامي (2021-2022) ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الإيرادات العامة حيث بلغت حوالي (2480610) و (3647129) مليون كرونة وبمعدلات نمو موجبة بلغت حوالي (30.15%) و (47.02%) وهي اعلى معدلات نمو شهدتها الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة ، ويعزى ذلك لارتفاع حجم الإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع اسعار النفط بفعل زيادة الطلب العالمي على مصادر الطاقة وتحسن الوضع الاقتصادي بعد الجائحة . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة الى ان نجاح السياسات الاقتصادية وتنوع الاقتصاد النرويجي انعكس بشكل مباشر على

تنوع مصادر الإيرادات العامة متمشية بذلك مع البرامج والخطط المتبعة لتنويع الإيرادات وعدم الاعتماد بصورة كاملة على الإيرادات النفطية .

ثانياً : تطور هيكل النفقات العامة في النرويج خلال المدة (2003-2022) :

لقد شهدت النفقات العامة في النرويج تزايداً مستمراً في حجمها الا انها اختلفت في معدلات النمو السنوي وكما هو واضح في بيانات الجدول (3) الذي يبين تطور هيكل الانفاق العام في النرويج خلال المدة (2003-2022) ويلاحظ من الجدول اعلاه ازدياد اجمالي الانفاق العام في بصورة متصاعدة وتدرجية خلال المدة من (2003-2022) اذ ارتفع حجم الانفاق من (782884) مليون كرونة في عام 2003 الى (1057827) مليون كرونة وبمعدل نمو موجب بلغ (7.83%) في عام 2008 ويعزى ذلك لزيادة النفقات الاستثمارية والتشغيلية ولاسيما في مجال الرعاية الاجتماعية والانفاق العسكري ، اما في 2012 بلغ حجم الانفاق العام في النرويج حوالي (1283758) مليون كرونة وبمعدل نمو موجب وصل الى (4.04%) وكانت نسبة النفقات الاستثمارية (23.38%) في حين بلغت نسبة النفقات الجارية حوالي (76.61%) ، اما في عام 2013 فقد تراوح اجمالي الانفاق العام حوالي (1363864) مليون كرونة ، ومع تفشي جائحة كورونا في الفترة (2019-2020) وبالرغم من انخفاض حجم الإيرادات العامة في تلك الفترة ازداد الانفاق العام الى (1994429) مليون كرونة في عام 2020 نتيجة لزيادة النفقات الخاصة بالرعاية الصحية والخدمات والاعانات الاجتماعية لأفراد المجتمع ، اما في عام 2021 فقد ارتفع معدل الانفاق العام الى (2035860) مليون كرونة كنتيجة لزيادة الإيرادات العامة الامر الذي انعكس على زيادة الانفاق العام بشقية الجارية والاستثمارية من ناحية والحرب الروسية الأوكرانية التي ترتب عليها زيادة الانفاق العسكري من ناحية اخرى حيث بلغت نسبة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق حوالي (21.15%) ، في حين شهد عام 2022 ارتفاع اجمالي الانفاق العام الى (2187940) مليون كرونة وبمعدل نمو موجب بلغ (7.47%) وبنسبة تروحت (38.4%) من اجمالي الناتج المحلي ويرجع ذلك لزيادة الانفاق الحكومي في النرويج بشقية الاستثمارية والتشغيلية .

الجدول (3)

تطور هيكل النفقات العامة في النرويج للمدة (2003-2022)

السنة	النفقات العامة مليون كرونة	معدل النمو السنوي للنفقات العامة %	النفقات الجارية مليون كرونة	نسبة النفقات الجارية الى النفقات العامة %	النفقات الاستثمارية مليون كرونة	نسبة النفقات الاستثمارية الى النفقات العامة %
	1	2	3	4	5	6
2003	782884	---	557484	71.20	225400	28.80
2004	810109	3.47	574309	70.89	235800	29.10
2005	845493	4.36	605193	71.57	240300	28.42
2006	912970	7.98	667370	73.09	245600	26.90
2007	980959	7.44	730159	74.43	250800	25.56
2008	1057827	7.83	800727	75.69	257100	24.30

23.67	267300	76.32	861945	6.75	1129245	2009
23.71	278900	76.28	897382	4.16	1176282	2010
23.53	290400	76.46	943495	4.89	1233895	2011
23.38	300200	76.61	983558	4.04	1283758	2012
22.91	312500	77.08	1051364	6.49	1363864	2013
22.07	320700	77.92	1131953	6.51	1452653	2014
21.61	331400	78.38	1201794	5.54	1533194	2015
21.65	345800	78.34	1250794	4.13	1596594	2016
21.58	359100	78.41	1304322	4.18	1663422	2017
21.46	372500	78.53	1362606	4.30	1735106	2018
21.21	389700	78.78	1447363	5.87	1837063	2019
20.82	415400	79.17	1579029	8.56	1994429	2020
21.15	430700	78.84	1605160	2.07	2035860	2021
21.45	469500	78.54	1718440	7.47	2187940	2022

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

Nordic Statistics database , <https://www.nordicstatistics.org/areas/public-finance> -

Tidligere statsbudsjetter, Oversikt over tidligere budsjettfremle , www.regjeringen.no -

- العمود (2،4،6) من عمل الباحث

ثالثاً: تطوره يكل الدين العام في النرويج خلال المدة (2003-2022) :

طبقت النرويج عن طريق البنك المركزي المادة (17) قانون البنوك النرويجية والتي تشير الى ضرورة قيام البنك المركزي بتقديم كافة الخدمات الخاصة بالدين الحكومي وكيفية ادارتها وبداء تنفيذ هذه المادة منذ عام 2015 وتبعاً لذلك اصبح البنك المركزي هو المسؤول عن ادارة دين الحكومة في النرويج في ضوء التفويض المحدد من قبل وزارة المالية وكان الهدف من ذلك تغطية احتياجات الحكومة من الاقتراض بأدنى تكاليف ممكنة فalcروض الحكومية تهدف الى الاسهام في تطوير الاداء الاقتصادي وتعزيز كفاءه الاسواق المالية المحلية⁽³⁹⁾ ويجدر بالذكر ان غاية الاقتراض في غالبية دول العالم هو امكانية تمويل العجز المالي في الموازنة العامة او زيادة الاحتياطي الاجنبي ولكن في النرويج الوضع مختلف تماماً ، حيث يتم في العادة تمويل العجز المالي ان وجد عن طريق تحويلات صندوق التقاعد او صندوق ضبط الموارد (GPFG)⁽⁴⁰⁾ ولمعرفة التطور في هيكل الدين العام في النرويج خلال المدة (2003-2022) يمكن تتبع بيانات الجدول (4) ويلاحظ من خلاله ان حجم الدين العام في النرويج سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال المدة (2003-2010) أذ

⁽³⁹⁾Norges bank , Government debt management, Government debt management 2018 , annual report ,2019 , P 5

⁽⁴⁰⁾Norges bank , Government debt management, Government debt management 2019 , annual report ,2020 , P 5-6

ارتفع من (677804) مليون كرونة في عام 2003 الى (1108379) مليون كرونة في عام 2010 وبمعدل نمو موجب بلغ (7.83%) ويعود ذلك الى زيادة حجم الدين الداخلي في ضوء ارتفاع معدلات الاستثمار في قطاعات ومجالات عديدة منها التعليم الالزامي ومشاريع الطرق والاسكان والرعاية الصحية وخدمات الصرف الصحي الخ ، اما في المدة (2011- 2014) فقد شهد حجم الدين العام في النرويج انخفاض من (810594) مليون كرونة عام 2011 ليصل الى (899989) مليون كرونة في عام 2014 مسجلاً بذلك معدل نمو سالب بلغ حوالي (5.12%) وشهدت المدة من (2015 - 2022) ارتفاع في حجم الدين العام خاصة مع تفشي جائحة كورونا التي ترتب عليها تباطؤ جميع الأنشطة الاقتصادية ، فضلاً عن زيادة النفقات الاجتماعية وبلغ اقصى مستوى للدين العام شهدته النرويج نحو (2084733) مليون كرونة في عام 2022 وبمعدل نمو سنوي بلغ (16.53%) مقارنة بعام 2021 والتي بلغ فيها حجم الدين العام حوالي (1788884) مليون كرونة وبمعدل نمو سنوي بلغ (14.38%)

الجدول (4)

تطور هيكل الدين العام في النرويج للمدة (2003- 2022)

السنة	الدين العام مليون كرونة	معدل النمو السنوي للدن العام %	الدين الداخلي مليون كرونة	نسبة الدين الداخلي الى الدين العام	الدين الخارجي مليون كرونة	نسبة الدين الخارجي الى الدين العام
1	2	3	4	5	6	
2003	677804	----	402137	59.32	275667	40.67
2004	768099	13.32	427865	55.70	340234	44.29
2005	830363	8.10	643873	77.54	186490	22.45
2006	1161579	39.88	789634	67.97	371945	32.02
2007	1164455	0.24	794682	68.24	369773	31.75
2008	1233543	5.93	851032	68.99	382511	31.00
2009	1027885	-16.67	695105	67.62	332780	32.37
2010	1108379	7.83	729501	65.81	378878	34.18
2011	810594	-26.86	620981	76.60	189613	23.39
2012	892884	1.01	665034	74.48	227850	25.51
2013	948621	6.24	901653	95.04	46968	4.95
2014	899989	-5.24	705915	78.42	194074	21.56
2015	1038987	15.44	804861	77.46	234126	31.19
2016	1152857	10.95	832170	72.18	320687	27.81
2017	1246467	8.11	885093	71.00	361374	28.99

2018	1389998	11.51	875982	63.02	514016	36.97
2019	1434891	3.22	916206	63.85	518685	36.14
2020	1563851	8.98	981206	62.72	582645	37.25
2021	1788884	14.38	1072468	59.95	716416	40.04
2022	2084733	16.53	1332830	63.93	751903	36.06

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

Statistisk Sentralbyra , Statistics Norway , -

<https://www.ssb.no/en/staatbank/table/08753//tableviewlayout1>

(Statistics sentralbyra –SSB) , www.ssb.no/en -

- العمود (2،4،6) من عمل الباحث

رابعا: تطورهيكمل الموازنة العامة في النرويج خلال المدة (2022-2003) :

في البداية لابد من الاشارة الى ان منظمة (التعاون الاقتصادي) وصفت الموازنة العامة في النرويج باعتبارها الاكثر حيادية في العالم نظراً لتجنب استخدام الحكومة النرويجية للموازنة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي او كبح جماح التضخم ، وهذه السياسة لو تم تبنيها من قبل دول العالم لكان اقتصاداتها اكثر مرونة واستقراراً⁽⁴¹⁾ ولكي نتعرف على وضع الموازنة العامة في النرويج يمكن تتبع بيانات الجدول (5) خلال المدة (2022- 2003)

الجدول (5)

التطور في وضع الموازنة العامة للنرويج خلال المدة (2022- 2003)

السنة	الايرادات العامة مليون كرونة	النفقات العامة مليون كرونة	الفائض / العجز	معدل النمو للفائض او العجز %
	1	2	3	4
2003	899893	782884	117009	-----
2004	1003848	810109	193739	65.57
2005	3947411	845493	293981	51.74
2006	1310810	912970	397840	35.32
2007	1383079	980959	402120	1.07
2008	1543730	1057827	485903	20.83
2009	1377962	1129245	248717	-48.81
2010	1459521	1176282	283239	13.88

(41) ايمان عدنان حسين الاسدي ، اثر ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة -تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004 – 2021) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022 ، ص 47 .

2011	1606854	1233895	372959	31.67
2012	1691830	1283758	408072	9.41
2013	1691699	1363864	327835	-19.66
2014	1723680	1452653	271027	-17.32
2015	1720613	1533194	187419	-30.84
2016	1722365	1596594	125816	-32.86
2017	1828163	1663422	164741	30.93
2018	2014570	1735106	279464	69.63
2019	2071673	1837063	234610	-16.05
2020	1905830	1994429	-88599	-137.76
2021	2480610	2035860	444750	-601.98
2022	3647129	2187940	1459189	228.09

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على

Nordic Statistics database , <https://www.nordicstatistics.org/areas/public-finance> -

- العمود (3،4) من عمل الباحث

ويلاحظ من خلاله أن الموازنة العامة للاقتصاد النرويجي قد حققت فائض مالي طوال مدة الدراسة باستثناء عام 2020 التي تحقق فيها عجز مالي في الموازنة العامة قدر بحوالي (88599-) مليون كرونة ويعزى ذلك الى زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة نتيجة تفشي جائحة كورونا التي ادت الى توقف غالبية الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ تدابير التباعد الاجتماعي اثناء الجائحة الامر الذي اسهم في رفع حجم الانفاق الصحي والاعانات الاجتماعية لمواجهة الآثار السلبية للجائحة وتجدر الإشارة الى أن ادنى فائض مالي حققته النرويج كان في عام 2003 بواقع (117009) مليون كرونة ، في حين اقصى فائض مالي تحقق في عام 2022 بواقع (1459189) مليون كرونة ، وبناء على ما تقدم نستنتج من خلال البيانات التي تم عرضها والتحليل الوارد حولها ان الاقتصاد النرويجي من الاقتصادات التي تتسم بالاستقرار في الوضع المالي طيلة المدة التي تم دراستها

خامساً : تطور قواعد الانضباط المالي في النرويج خلال المدة (2003-2022) :

لقد تضمنت سياسة الانضباط المالي خلال المدة (2003-2022) مجموعة من القواعد المالية ويمكن استعراض التطور في تطبيق هذه القواعد في النرويج من خلال بيانات الجدول (5) وكما يأتي :

الجدول (6)

قواعد الانضباط المالي في النرويج للمدة (2003 – 2022)

السنة	قاعدة النفقات العامة	قاعدة عجز الموازنة	قاعدة الدين العام	القاعدة الذهبية
-------	----------------------	--------------------	-------------------	-----------------

نسبة الايرادات العامة / النفقات العامة *100	نسبة الفائض او العجز / الناتج المحلي الاجمالي *100	اجمالي الدين العام / الناتج المحلي الاجمالي *100	الفائض او العجز / النفقات الاستثمارية *100
2003	114.94	7.20	51.91
2004	123.91	10.83	82.16
2005	134.77	14.72	122.33
2006	143.57	17.88	161.98
2007	140.99	17.03	160.33
2008	145.93	18.53	188.99
2009	122.02	10.19	93.04
2010	124.07	10.87	101.55
2011	130.22	13.27	128.42
2012	131.78	13.67	135.93
2013	124.03	10.60	104.90
2014	118.65	8.57	84.51
2015	112.22	5.98	56.55
2016	107.87	4.03	36.38
2017	109.90	4.95	45.87
2018	116.10	7.81	75.02
2019	112.77	6.52	83.29
2020	95.55	-2.59	-21.32
2021	121.84	10.56	103.26
2022	166.96	26.19	310.79

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- تم استخراج قاعدة النفقات العامة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)
- تم استخراج قاعدة عجز الموازنة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والجدول (5)
- تم استخراج قاعدة الدين العامة بالاعتماد على بيانات الجدول (1) والجدول (4)
- تم استخراج القاعدة الذهبية بالاعتماد على بيانات الجدول (3) والجدول (5)

1- قاعدة النفقات العامة: والتي تم استخراجها من خلال ادماج الايرادات العامة مع النفقات العامة لتحديد درجة الانضباط المالي خلال المدة (2003- 2022) لمعرفة فيما اذا تحققت التوليفة المثلى بين نفقات الدولة وايراداتها في ضوء الموازنة العامة وبعبارة اكثر دقة معرفة مدى تغطية الايرادات العامة في النرويج لأجمالي انفاقها العام ، ومن خلال الجدول (6) يتضح نجاح النرويج في تحقيق سياسة الانضباط المالي طوال فترة الدراسة نظراً لتغطيته

ايراداتها العامة لكامل انفاقها العام فضلاً عن تحقيق فوائض مالية بنسب مختلفة باستثناء عام 2020 لعدم تغطية الايرادات العامة كامل نفقاتها العامة ، ويعزى ذلك لتفشي جائحة كورونا التي ترتب عليها زيادة اجمالي الانفاق عن اجمالي الايرادات وكانت نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة حوالي (95.55%) مما يعني انخفاض نسبة التغطية بمقدار (4.45%) عما هو مطلوب تحقيقه .

2- قاعدة العجز او الفائض في الموازنة : والتي احتسبت من خلال المعادلة التالية (نسبة الفائض او العجز/ الناتج المحلي الاجمالي *100) ويعتبر الفائض مؤشر ايجابي في الموازنة العامة في حين يعتبر العجز مؤشر سلبي ، الا اذا كان الحد الاقصى للعجز لا يتجاوز (3%) من اجمالي الناتج المحلي باعتبارها نسبة مسموح بها في الدول الاعضاء في الاتحاد الاوروبي طبقا لما نصت عليه اتفاقية (ماستريخت) فهذه النسبة تشير الى وجود انضباط مالي ضعيف اما اذا تجاوزت النسبة (3%) من اجمالي الناتج المحلي فأن ذلك يعني انعدام او غياب تطبيق سياسة الانضباط المالي (42) ومن خلال الجدول (6) يلاحظ ان هذه القاعدة قد سجلت طيلة مدة الدراسة نسب مرتفعة مما يشير الى وجود درجة عالية من الانضباط المالي ، باستثناء عام 2020 نتيجة لتحقيق عجز مالي لعدم قدرة الايرادات العامة في تغطية الانفاق العام بسبب تفشي جائحة كورونا في العالم وما ترتب عليها من اثار سلبية في مختلف المجالات وبلغت نسبة العجز الى اجمالي الناتج المحلي الاجمالي (2.59%) مما يشير الى وجود انضباط مالي ضعيف طبقا لاتفاقية ماستريخت ، اما اقصى نسبة لصافي الموازنة من اجمالي الناتج المحلي في النرويج بلغت (26.19%) في عام 2022 مما يدل ذلك على تعافي الاقتصاد النرويجي من الاثار السلبية لجائحة كورونا

3- قاعدة الدين العام : ان الغاية من تبني سياسة الدين العام في النرويج بالرغم من تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة طول مدة الدراسة باستثناء عام 2020 ، فضلاً عن كونها دولة تمتلك حيز مالي يتمثل بامتلاك اكبر الصناديق السيادية في العالم قد يكون محصلة ديون لسنوات سابقة او لانخفاض تكلفة الاقتراض مقارنة بالعوائد الاستثمارية التي يحقق صندوقها السيادي ، اضافة الى المحافظة على حقوق الاجيال المستقبلية من الثروات المالية الموجودة في الصندوق السيادي التابع لها (43) وعادة ما يستخدم مؤشر نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي لتحديد فيما اذا كان هنالك وجود تطبيق لسياسة الانضباط المالي او عدمه وطبقا لاتفاقية (ماستريخت) ينبغي أن لا تتجاوز نسبة الدين العام الى اجمالي الناتج المحلي (60%) (44) وعلية ومن خلال متابعة بيانات الجدول (6) يلاحظ ان دولة النرويج لم تتجاوز النسبة المحددة وهي (60%) طبقا لاتفاقية (ماستريخت) وكانت اعلى نسبة محققة في عام 2006 وقد بلغت حوالي (52.20%) من اجمالي الناتج المحلي ، اما ادنى سجلت في عام 2009 وبلغت (24.13%) من اجمالي الناتج المحلي مما يشير الى وجود درجة عالية من الانضباط المالي في النرويج طبقا لقاعدة الدين العام .

4- القاعدة الذهبية: والتي احتسبت من خلال المعادلة التالية (نسبة الفائض او العجز/ النفقات الاستثمارية *100) يلاحظ ان هذه القاعدة في النرويج قد سجلت طيلة مدة الدراسة نسب موجبة باستثناء عام 2020 والتي شهدت

(42) ايمان عدنان حسين الاسدي ، اثر ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004 - 2021) ، مصدر سابق ، ص 46 .

(43) Monthly Report , Maastricht debt : Methodological Principles , Compilation and development in Germany , 2018 , P57

(44) ايمان عدنان حسين الاسدي ، اثر ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة - تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004 - 2021) ، مصدر سابق ، ص 50 .

عجز في الموازنة العامة نتيجة لتفشي جائحة كورونا التي تسببت في توقف معظم الأنشطة الاقتصادية في النرويج والعالم على حد سواء وتبعاً لذلك سجلت القاعدة الذهبية (النفقات الاستثمارية) نسبة سالبة بلغت (21.32%) نظراً لتوجيه أغلب الموارد المالية للنفقات الجارية لمكافحة جائحة كورونا.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- تسهم سياسة الانضباط المالي في ترشيد الانفاق العام من دون المساس بالنفقات الموجهة لرعاية الطبقات الفقيرة في المجتمع ، كما انها تسهم في تجنب العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها (الفساد الاداري والمالي ، عجز الموازنة العامة ، التبعية السياسية والاقتصادية ، الحد من حجم الديون الخارجية الخ).
 - 2- ومن خلال تحليل هيكل الإيرادات العامة في النرويج أنها تعتمد بنسبة كبيرة على الإيرادات الضريبية يلها الإيرادات النفطية ومن ثم الإيرادات الأخرى ، الأمر الذي يشير إلى تنوع مصادر الإيرادات العامة وعدم اعتمادها على الإيرادات النفطية وبالتالي سيكون تأثير الصدمات الخارجية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط ضعيفاً على الاقتصاد النرويجي
 - 3- لقد وضح تحليل مؤشرات الانضباط المالي نجاح النرويج في تطبيق القواعد المالية وتحقيقها نسب تتلائم مع المعايير العالمية.
 - 4- تميزت تجربة النرويج في الدين العام بأنه لم يكن لغرض تمويل العجز في الموازنة وإنما للاستفادة من انخفاض تكلفة الاقتراض مقارنة العوائد التي تحققها من العوائد الاستثمارية التي تحققها من الصندوق السيادي.
- ثانياً: التوصيات: من خلال هذه التجربة نخرج ببعض التوصيات التي قد يستفاد منها العراق والدول الأخرى .
- 1- إنشاء صندوق سيادي لاستثمار الفائض من العوائد النفطية ووضع أهداف محددة له مثل تنويع مصادر الدخل والمحافظة حقوق الأجيال القادمة بثروات البلد ، على يكون ذا إدارة شفافة ومستقلة عن الحكومة ، مع وضع سقف للإنفاق توجيهها نحو القطاعات المنتجة.
 - 2- القيام بإصلاح الانظمة الضريبية بما يتلائم مع الخدمات المقدمة، وتطوير قدرتها في تحصيل الإيرادات الضريبية وفرض عقوبات صارمه بحق استغلال المال العام والفساد المالي والاداري الذي يعد أكبر معوق أمام تحقيق الانضباط المالي
 - 3- التعاون الدولي عن طريق تبادل الخبرات في مجال تطبيق الانضباط المالي ومواجه التحديات والأزمات الاقتصادية والاستفادة من افضل الممارسات التي حصلت في التجارب الدولية الناجحة بهذا المجال.

قائمة المصادر:

أولاً. المصادر العربية:

- (1) ايمان عدنان حسين الاسدي ، اثر ترشيد الانفاق العام في ضبط الموازنة –تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق للمدة (2004 – 2021) ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، 2022.
- (2) ايوب انور محمد ، سردار عثمان بادواه ، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كردستان العراق ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد (7) ، العدد (13) ، 2015.

- (3) رائد ناجي احمد ، علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق ، العاتك للطباعة والنشر ، القاهرة / جمهورية مصر العربية ، توزيع المكتبة القانونية بغداد / شارع المتني ، 2017.
- (4) سناء عبد القادر مصطفى ، السمات الاساسية لاقتصاد مملكة النرويج او البلد الاسكندنافي الذي لا يريد ان يدخل الى الاتحاد الاوربي ، شبكة الاقتصاديين العراقيين ، اوراق في الاقتصاد الدولي ، 2020.
- (5) عادل فليح العلي ، المالية العامة والتشريع المالي ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة ، 2002.
- (6) عبد الغني دادن ، هشام غربي ، التأهيل البيئي للدول النامية النفطية واولوية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية ، الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات والحكومات ، ط2 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2011.
- (7) عبد المنعم سيد علي ، نزار سعد الدين عيسى ، النقود والمصارف والاسواق المالية ، دارالحامد ، ط1 ، عمان / الاردن ، 2004.
- (8) عماد محمد علي ، محمد شهاب احمد ، القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2004-2016) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد (62) ،
- (9) فرج حسين مهجر ، وآخرون ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2016) ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، جامعة بغداد ، العدد (59) ، 2018.
- (10) كامل علاوي ، وآخرون ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد (2) ، 2018.
- (11) مازن عيسى صادق الشيخ راضي ، وآخرون ، تحليل الاستدامة المالية في العراق ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الانسانية ، العدد (22) ، 2018.
- (12) محمد حسين الجبوري ، وآخرون ، التجربة النفطية في النرويج وامكانية تطبيقها في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، المجلد (الثالث) ، العدد (العاشر) ، 2015.
- (13) محمد حسين كاظم الجبوري ، حسين علاء حسين معتوق ، السياسة المالية المعدلة دورياً استجابة لفجوة الناتج النرويج حالة دراسية ، مجلة الادارة والاقتصاد ، المجلد (9) ، العدد (34) ، 2020.
- (14) محمد عماد عبد العزيز ، معد صالح فرحان ، مدى امكانية تعظيم الموارد الحكومية في العراق من خلال سياسة الانضباط المالي (2004 – 2019) ، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد (12) ، العدد (2) ، 2022.
- (15) محمد موعش ، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2020.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

- 1) Monthly Report , Maastricht debt : Methodological Principles ,Compilation and development in Germany, 2018.
- 2) Norges bank , Government debt management, Government debt management 2018 , annual report ,2019.

- 3) Norges bank , Government debt management, Government debt management 2019 , annual report ,2020 .
- 4) Internationals monetary fund (IMF) country Reports , Norway : Article IV Consultation Press Release and staff Report , 2003-2022 .
- 5) Sharon G. Branch , Skanska S. Adderall , Fiscal Discipline In The Achievement of Fiscal And Debt Sustainability In The Bahamas , Business , 2009.
- 6) De Simone Elaina , Fiscal Discipline , Trans pareney And Fiscal Governance : A Structural Equation Model Approach , University of naples , Italy , 2017 .
- 7) Fata's Antonio , Minor Iain , Fiscal Discipline , Volatility and Growth In seed and CEPR , 2004.
- 8) Sustain bilityin Small States and other : Financial Rules : Towards anew Model of Finance Inter-American Deva loment Bank University of The West Indies , University of The West Indies , 2017 .
- 9) Kady Keita , Camelia Turcu , On Promoting Fiscal Discipline The Role of Exchange Rate Regimes , Fiscal Rules and Institutions , Policy Research Working Paper , 2019 .
- 10) Ablam Estel Apeti , Olivier , Do Fiscal Rules Foster Fiscal Discipline in Resource-Rich Countries? , IMF Working Paper , 2023.
- 11) Jean Tirrole , Is contours de Inactivate banc ire et , lavenir de reregulation , In Revue fevue Françoise economies , 2014 .
- 12) Richard hemming , Fiscal Discipline and Public Sector efficiency , Interactional Monetary Fund , USA , 2011.
- 13) Petrol, Vasil , Ad van tags and Dissaving Tagus of Fiscal Discipline in Bulgaria in Times of Crisis , Contemn Porary Economics, Vol 8 , Issue 1 ,2017 .
- 14) Yilin HOV , Fiscal Discipline as a Capacity Measure of Financial Manage meant by Subnational Governments , 2003 .
- 15) Margot save , IA regulation Financier Facial cries, Editions Bury lent , Brunel as , 2013.
- 16) MANMOHANS. KUMAR AND TER-MINASSIAN, Fiscal Discipline: Key Issues and overview, Internal toenail Monetary Fund. N fat for Redistribution , 2019 .

ثالثاً : المواقع الالكترونية:

- 1) (Statistics sentralbyra –SSB) , www.ssb.no/en
- 2) Nordic Statistics database, <https://www.nordicstatistics.org/areas/public-finance>
- 3) Statistisk Sentralbyra , Statistics Norway ,
<https://www.ssb.no/en/staatbank/table/08753//tableviewlayout1>
- 4) Tidligere statsbudsjetter, Oversikt over tidligere budsjettfremler , www.regjeringen.no
- 5) World Bank , Data For different years , <https://data.albankaldawli.org>